

يعلمهم ذلك على الاسلام اية بسبب ما فيها من مخالفة المسلمين وروية  
 بحاسن الشريعة **قوله** بالقرانها اي ولو قبل الاعطاف فتنكث عنهم  
 اذا التزموها وان تاجروا بها كما قال يحيى **قوله** والصيغة الظاهرة  
 في محل الاضمار اي بما خبر ليكون محذوقا اي تكون اي بما وقوله اعطوا  
 عليه **قوله** بداءه انما لا يكون الا لا يشترط ان قامت بداءه انما بل لو فرضنا  
 بالجزية وهو في دعوى بداءه الحرب صححت كما مراد بداءه تاثير الحان  
 كما ساقى **قوله** كحكما من مضاف فيع **قوله** وان من وليها اي ولا يبيع  
 عنها من ولي الصبي والمجنون والمناسب لما قبله ان يقول وان يبيع  
 وليه **قوله** فالاصح تلفيق من الافة الحة بما ذكره من فالاصح تلفيق  
 الافة انه المولى فاذا بلغت ايامه الافة سنة وجبت الجزية لسكانه  
 سنة بداءه وهو كامل فان لم يحن اجره عليه حكم الجنون في البيع  
 كما هو المخرج وكذا الوقت بحيث لا يقابل بغيرها باخرة وطرف وجنون  
 انما الحول للضرورة انما هو في حقه والحاصل انه ان اطلق جنون  
 او وقت مدة الافة بحيث لا يمكن تلفيقها او ان تقابل باجره فلا تتركه  
 الجزية والالزمة **قوله** فانما يات ذكره وقد عقدت له الجزية اي وقع  
 العقد على الاوصاف وصورة غير واحد المشبهة بما اذا عقدت له حال  
 جنونه فاذا التفت تبين صحة العقد على ان نفس الامر به بالمعنى  
**قوله** طالبناه جزية الكفة الماضية اي وان كان دعوا في زمن الخليفة  
 لا يبعد ذلك ان ذاقها على صورة الهبة على انهم **قوله** اصل اهل  
 الكتاب تغليل لضرب الجزية ان هل الكتاب **قوله** ونعتقد ايضا ان شكلنا  
 في وقت تصوره اما اذا علمنا بمسك الجدا بالبيع بعد نكحهم حين تصوره  
 بعد بعثة عيسى عليه السلام فلا نعتقد الجزية لفرعه لتسلكه دين  
 سقطت حرمة من يجوز هذا الزمان لم يذكروه في ابيهم لان باب  
 الايمان اوسع من الجزية **قوله** واما الصابية للصابية طائفة من  
 النصارى نسبة الى صابو عم نوح عليه السلام والسامرية فرقة  
 من اليهود نسبة لسامري عابد العجل **قوله** في اصول دينهم وهي  
 موسى والنبي اوه عيسى والنجيل وان حاله في العزوة **قوله** لو اشك  
 امرهم اي لم نعلم حكمهم اليهود والنصارى **قوله** حال اي محتتم  
 اي بالغ ولو بالس **قوله** او عذله اي بدله وهو يفتح العين كما في شمر  
 وحتم

ده

عيسى  
تلفيق

٢ بما

حلي

وجتم **قوله** من المعاص بالعين الملهمة كما في ابن شريك على التجبر وفي المصباح  
 وفي حتم **قوله** بعين معرفة **قوله** فقد نقل لنا من عن المهذب كذا في نسخة  
 المولى وفي شرح الروض المذهب بضم الميم وسكون الذا المجهول والاصل  
 بعض العوام **قوله** يجب بالعقد **قوله** فان قلنا بالعقد تسقط  
 اي بل يوجد القسط من التركة كما سيذكره **قوله** ويندب للامام ان يعقد  
 له حيث امسكته الزيادة بان علم او ظن اجابتهم عليها وجبت عليه المصلحة  
 كما سيذكره **قوله** كما كتبه الحارثي غير الفقير والمالم اسم تبادر على  
 الدينار ولها حالان احدهما ان يعقد على الاشياء صغلا كحجرها للملكية  
 عند الاحتداد عند العقد فقط فيجب ما عقده به سواء ستم حاله او لا  
 وهذه هي التي في كلام **قوله** يوجد من دينار ولو عقده لثبدها بغيره  
 يجوز عقده ولا عقده وليه باكثر من دينار ولو عقده لثبدها بغيره  
 فقل ثلثه الزيادة وجهان اوجهها الاول من ستم ومثلها ربا المعنى ضابط  
 القوي والمتوسط انه كالنقطة كما في حتم الحروف لكن نقل ارجع  
 مرون زان العمدة انه كالعاقلة **قوله** استجدا با راجع للمتوسط والغني  
 لا للفقير لان الملك انفق على ما لا يرد عليه ان اخذ الدينار من  
 الفقير واجب **قوله** لزمه ما التزمه اي من الزيادة **قوله** وله وارث  
 مستغفر يرجع مات فقط فان كان غير مستغفر اخذ من نفسه  
 قسطه مرفي **قوله** اخذت جزى من ابي النبي **قوله** الصيافة  
 ولو ضو لعل على الصيافة بما لا يفسد لاهل الغنى لا للفقير من مرفي  
 فضائل العبيات المتهاج مع شئ لا ينجح من زايده على اقل جزية فلا  
 يجوز جعله من الاقل لان الفقير من الجزية التملك وسن  
 الصيافة الا باحة حتم قال سم على التماز عقب نقله كلام مرفي  
 وينبغي ان ذلك ما امسكته ان يعقد به الجزية مما زاد على الاقل  
 وامسكته زيادة الصيافة عليهم امتنع النقص ان نه كما ان المصلحة  
 للمسلمين وجب فعله **قوله** ان خا مبنية على الاباحة الى اقل  
 يصح ان تكون منها لتقاريرها **قوله** ويجعل ذلك ثلثة ايام فاقبل  
 ويست ان لا يزيد عليها **قوله** في شئ **قوله** لا يفتح الا وسكون اليهم  
 شمر الرود **قوله** اقلية بمنزلة مفتوحة فتحة سالكة فلام مفتوحة  
 العقبة المشهورة من منازل الحج المصري **قوله** لعل لا يقتال  
 اي لا ينجح ويقتل ويصح قرانه بالنبا للفاعل اي الامام لا يقتال

على الاما و صاف فتسجد  
المالكسة عند الاخذ  
وعند العقدا ايضا  
الثانية ان تعقد

شعر حرم